



مركز المشروعات الدولية الخاصة

ملحوظة

في حالة ظهور رموز غير مفهومة في النص الذي بين يديك يرجع هذا إلى خطأ في الطباعة وبيعادة طباعته بصورة سليمة يرجى زيارة الرابط الآن www.cipe-arabia.org/pdfhelp.asp

سلطنة عمان وجولة جديدة في مواجهة الفساد

رسالة مسقط من:

محمد بن أحمد الشيزاوي

أظهر التقرير السنوي لمنظمة الشفافية الدولية عن عام ٢٠٠٤ أن عمان كانت من أكثر الدول العربية إنجازاً من حيث مواجهة الفساد، فقد حصلت على ٦,١ درجة من أصل ١٠ درجات (حسب مقياس منظمة الشفافية الدولية) وبذلك احتلت عمان المرتبة التاسعة والعشرين من بين ١٤٥ دولة على مستوى العالم. في السطور التالية نستطلع رأي أبناء عمان في الجولة القادمة من مواجهة الفساد....

كما أن منح الموظف حرية العمل والثقة أمر مهم أيضاً في خلق روح الإبداع لديه ومن خلال التقييم الدوري بناء على حجم الأهداف التي تم إنجازها نستطيع الوقوف على حقائق الأشخاص الذين نعهد إليهم بالمسؤوليات، كما أن إعطاء الثقة بدون المتابعة قد يقود إلى الفساد لكن المتابعة المستمرة والتقييم تحذان من الفساد إلا أنه من المهم ربط التقييم بمنح مكافآت تشجيعية للموظف حتى يشعر بقيمة العمل الذي ينتجها

أهمية التشريعات

أما محمد بن علي الكبيومي، الخليلي و عضو



مجلس إدارة مركز التحكيم التجاري لدول مجلس التعاون الخليجي، فيؤكد أن الحكومة في سلطنة عمان اتخذت

الوسائل الكفيلة بحماية المال العام من خلال

ويشير إلى أن أهم طرق مكافحة الفساد في الجهاز الحكومي هو وجود آليات محددة للمكافآت تكافئ المجددين والمخلصين والمتفانين في العمل بحيث يشعر الموظف أن هناك من يقدر العمل الذي يقوم به كما أن القدوة الحسنة من قبل المسؤولين تقود الموظفين الأقل مرتبة إلى مجازة سلوك من هم أعلى منهم مرتبة مما يخلق نجاساً بين صغار وكبار الموظفين.

اختيار الكفاءات الجيدة والمتابعة والتقييم عوامل أساسية للحد من الفساد

ويضيف الخليلي قائلاً: إن عملية الفساد تبدأ بتعيين الكفاءات الجيدة والاعتماد بها سواء كان ذلك في القطاع الحكومي أو في الشركات، فعندما نقوم باختيار الكفاءات الجيدة التي تتحمل المسؤولية ونقوم بتدريبها والاعتماد بها فإن ذلك سيقابل - في الغالب - بسلوك جيد يبعد الموظف عن الفساد

فهد بن محمد الخليلي، نائب المدير العام للاستثمار البنكي بشركة المدينة للخدمات المالية والاستثمارية، يرى أن الفساد سواء



فهد بن محمد الخليلي

كان إدارياً أو مالياً يعتبر من أكثر معوقات التنمية الاقتصادية إذ ينتج عنه تأخر تنفيذ المشروعات المهمة ويحد من كفاءة

الاقتصاد ويقول أن هناك عدداً من الأسباب التي تؤدي إلى ظهور الفساد في القطاع الحكومي منها فارق الأجور بين كبار الموظفين في القطاع العام وكبار الموظفين في القطاع الخاص، حيث أن كبار الموظفين في القطاع الخاص يحصلون على أجور أعلى من كبار الموظفين في القطاع العام، كما أن وجود بعض المسؤولين لفترات طويلة جداً في وظائفهم يؤدي إلى خنق روح الإبداع لديهم وبالتالي لا تكون لديهم الرغبة في العمل مما يؤدي إلى تأخر إنجاز المعاملات.

تتعقد أو تتعامل مع أي مشروع تجاري يكون مملوكا لمسئول حكومي أو له مصلحة فيه مع علمها بذلك دون الحصول على ترخيص مسبق منا (بجلالة السلطان) إذا كان المسؤول الحكومي وزيرا ومن رئيس الوحدة لغيره من المسؤولين الحكوميين".

وأوضح أن الملة الخمسة نصت على أنه "يحظر على كل مسؤول حكومي أن يحصل على مقابل بصفة مباشرة أو غير مباشرة وسواء في صورة أموال ملية أو مخدات أو قروض أو أية صورة أخرى لقله ما يؤديه من أعمال وظيفته أو بسببها إلا إذا رخص له في ذلك على نحو ما ورد في الملة السابقة".

أما الملة السادسة فقد نصت على أنه "يحظر على كل مسؤول حكومي أن يجمع بين عمله في الحكومة وأي عمل لدى الغير دائم أو مؤقت لقله اجر أو بدون اجر دون الحصول على ترخيص في ذلك على نحو ما ورد في الملة الرابعة من هذا المرسوم، وشريطه أن يكشف المسئول الحكومي عند طلب الترخيص عن أية معاملات مالية أو مصلحة تكون لذلك العمل الأخر مع الحكومة".

وشددت الملة السابعة على أهمية الاعتناء بالملك العام، فقد نصت على أنه "على كل مسئول حكومي أن يمتنع عن استعمال الأموال العامة للدولة في أغراض شخصية أو في غير الأغراض المخصصة لها وإن يحول

اكتسب تلك المصلحة قبل إلزامه بالعمل للحكومة واستمر في الاحتفاظ بها، إذا قام بالإبلاغ عنها عند التحاقه بالخدمة أو ارتباطه بالعمل الحكومي".

الحكومة اتخذت الوسائل الكفيلة بحماية المال العام

وقال الكيومي إن الملة الثالثة من المرسوم السلطاني رقم ٣٩/٨٢ تشير إلى أنه "يحظر على كل مسؤول حكومي أن يستغل نفوه لصالح أي فرد أو جهة تسعى إلى التعامل مع الحكومة في أعمال أو مشاريع تجارية أو تستهدف تحقيق كسب ملدي من ورائها، كما يحظر عليه القيام بدور الوسيط أو الكفيل لمشروع يدخل في نطاق عمله الأصلي أو أي عمل حكومي آخر يكلف به، ويعتبر من أعمال الوساطة المحظورة في تطبيق هذا النص إقدام المسئول الحكومي على تقديم أية مساعدة أو نصح بقصد تسهيل حصول المشروع على موافقة الحكومة أو تيسير اتصاله بمسئول حكومي آخر أو التأثير عليه".

وأشار إلى أن الملة الرابعة من المرسوم تنص على أنه "يحظر على أية جهة حكومية أن

المرسوم السلطاني رقم ٣٩/٨٢ الصادر في ٢٢ مايو ١٩٨٢ والمتعلق بحماية المال العام ونجذب تصارب المصالح مؤكدا أن هذا المرسوم يعتبر أداة مهمة في محاربة الفساد في القطاع الحكومي

ويوضح الكيومي آلية مواجهة الفساد وفقا لما نص عليه المرسوم قائلا: إن المرسوم نص في ملته الأولى على أنه "يحظر على كل من يشغل مصباح حكوميا أو يتولى عملا للحكومة بصفة دائمة أو مؤقتة وسواء كان ذلك بمقابل أو بدون مقابل والمعبر عنه في هذا المرسوم (المسئول الحكومي) أن:

أ) يستغل منصبه أو عمله الحكومي لمنفعة شخصية،

أو ب) يمنح أو يساهم في منح شخص ما طبيعي أو اعتباري أو سهل له الحصول على منفعة خصة أو معاملة أفضل من سواء دون سند مشروع،

أو ج) يتصرف على نحو ينال من سمعة الحكومة وقطاعها الوظيفي"

وأوضح أن الملة الثانية في المرسوم نصت على أنه "لا يجوز لأي مسئول حكومي هو أو احد أقربائه حتى الدرجة الثالثة أن تكون له في نطاق عمله الحكومي الأصلي أو أي عمل حكومي آخر يكلف به حصة أو مصلحة ما في مشروع تجاري أو عمل يهدف إلى الربح يتصل بالحكومة ويستثنى من ذلك من

والممارسات الخاطئة والأخلاق المنحرفة، وإذا رغبتنا في تجميع الشركات الفسدا الإداري والمالي فعلينا أن نبنى مجتمعا ملتزما بالأخلاق الفضلة التي تجعله يرى الفسدا رذيلة لا ينبغي الاقتراب منها. ويشير إلى أن الأنظمة الرقابية جاءت من أجل تصحيح مسار أي خلق منحرف، ولكن الرقابة والقوانين لا يمكن أن تحقق شيئا إذا لم تكن هناك أخلاق فضلة ومحاسبة للنفس ومراقبة للذات خاصة فيما يتعلق بالشركات.



مخالفتها بحرية الفسدا سواء في القطاع الحكومي أو في قطاع الأعمال التجارية.

الأخلاق والنزاهة

ويرى رجل الأعمال حسين بن علي الرئيسي الذي يشغل منصب الرئيس التنفيذي لشركة الأمين للأوراق المالية أن التزام أي شركة أو مؤسسة بالأخلاق هو الذي يحميها من الانزلاق إلى الفسدا. ويقول إن الأخلاق أولا وثانيا وثالثا هي الدعامة الأساسية للمحافظة على نزاهة الشركات مشيرا إلى أن الفسدا سيء التصرف

دون إسهام استعمالها من الغير دون سند قانوني وإبلاغ الجهات الحكومية عما يصل إلى علمه من مخالفات فور وقوعها".

إصدار التشريعات ومتابعة تنفيذها سببان رئيسيان في محاربة الفساد

وقال الكيومي إن الملة التاسعة من المرسوم تناولت العقوبات، فقد نصت على أنه "مع عدم الإخلال بالعقوبات الواردة في قانون الجزاء العماني وبالإضافة إلى أية عقوبة أخرى ينص عليها قانون خاص أو تفرض مستقبلا، يتعرض أي مسؤول حكومي يخالف أحكام هذا المرسوم للعزل من منصبه وللغرامات أو العقوبات الأخرى التي تعتبرها مناسبة، وفي جميع الحالات تحصلت كلفة المكلفات وغيرها مما يتلقاها المسؤول الحكومي

بالمخالفة لأحكام هذا المرسوم وتؤزل للحكومة".

وأكد الخلمي محمد بن علي الكيومي أن إصدار التشريعات

ومتابعة تنفيذها سببان رئيسيان يمكن من



حسين بن علي

محمد بن أحمد التيزوي محرر اقتصادي بجريدة عمان / مؤسسة عمان للتصافة والأخبار والنشر والإعلام